النظرية النقدية لعلم الاجتماع القانوني

قراءة من منظور تيار مابعد الحداثة

أ.م.نصير محسن عبد الحسين الفتلاوي
كلية الآداب، جامعة القادسية، العراق
nasseer.abdulhusein@qu.edu.iq

فاطمة حيدر نعمة
كلية الآداب، جامعة القادسية، العراق
fatim haider@gmail.com

تاريخ استلام البحث: ٤/ ٢/ ٢٠٢٤

تاريخ قبول البحث : ٥/ ٣/ ٢٠٢٤

الخلاصة:

لقد مر مصطلح ما بعد الحداثة بعدد من المراحل غير ان التطور البالغ الاهمية هو انتقال المصطلح لعلم الاجتماع حيث ظهرت له تطبيقات هامة لإعادة بحث كل ما يتعلق بالمشكلات المجتمعية فقد بدأ يظهر التضارب وعدم الاتساق بين نتائج الدراسات الاجتماعية، مما خلق ازمه جديدة تمثلت في الشك في مصداقية العلم فظهر التناقض الواضح بين الفكر التنظيري والتطبيقي العملي.

ومن ثم تغلغل فكر ما بعد الحداثة في علم الاجتماع نتاجاً لنوعين من العوامل: أولا التفاعل المستمر بين علم الاجتماع والظروف البنائية والفكرية التي عاصرتها المجتمعات المتقدمة في الآونة الاخيرة، وما شهدته من تغيرات وتحولات. اما النوع الثاني من تلك العوامل فتمثل في الظروف النوعية والازمات الفكرية التي عانى منها علم الاجتماع.

فمجالات تطبيق النظرية النقدية في علم الاجتماع القانوني من منظور تيار ما بعد الحداثة عديدة ومنها دراسة التنظيم القضائي والاجراءات القضائية وتصنيفها واشكالاتها القانونية والتطبيقية والاجتهادات القضائية، وطول امد التقاضي وحقوق الانسان واهمها مبادئ استقلال القضاء والمحاكم العادلة والحق في القضاء والمساواة والنزاهة.

الكلمات المفتاحية : النقد، علم الاجتماع القانوني، ما بعد الحداثة.

Critical theory of legal sociology
Reading from the perspective of postmodernism

Nasir Mohsen Abdul Hussein Al-Fatlawi

Fatima Haider Nehme

Date received: 4/2/2024
Acceptance date: 5/3/2024

Abstract:

Like many intellectual currents that necessitated the emergence of a set of realistic transformations experienced by human society, the postmodern current emerged within sociology as a result of a cognitive transformation known as the transition from modernity to postmodernism, that transformation imposed by a set of realistic transformations witnessed by the levels of human existence political, economic, social and cultural, those transformations that combined in their production overlapping a set of realistic indicators with other procedural formed what is known as globalization، This has contributed to profound changes in the policies of many countries, led by many factors, including the fall of totalitarian regimes and the change in the political function of the state, as their main concern has become the export of their cultural and civilizational model to various parts of the world and the emergence of the call to go beyond the idea of the nation-state and emphasize the concept of the state with a global entity.

Based on the above, this research will deal with critical theory-a contemporary approach-in legal sociology, to form a theoretical framework with postulates, concepts and special ideas through which problems and dilemmas within the legal system can be explained with a postmodern vision.

Keywords: Critical theory, Legal sociolgy, Postmodernism.

المقدمة:

مثّل العديد من التيارات الفكرية التي أوجب ظهورها مجموعة من التحولات الواقعية التي مر بها المجتمع الإنساني ظهر تيار ما بعد الحداثة داخل علم الاجتماع من جراء تحول معرفي يعرف بالتحول من الحداثة إلى ما بعد الحداثة ذلك التحول الذي فرضته مجموعة التحولات الواقعية التي شهدتها مستويات الوجود الإنساني السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تلك التحولات التي تضافر في إفرازها تداخل مجموعة من المؤشرات الواقعية مع أخرى إجرائية كونت ما يعرف بالعولمة، وقد ساهم ذلك في إحداث تغيرات عميقة في سياسات العديد من الدول أدت إليها عوامل عديدة منها سقوط الأنظمة الشمولية وتغير وظيفة الدولة السياسية، حيث أصبح شغلها الشاغل تصدير نموذجها الثقافي والحضاري إلى مختلف أنحاء العالم وظهور الدعوة إلى تجاوز فكرة الدولة القومية والتأكيد على مفهوم الدولة ذات الكيان العالمي وقد تزامن ذلك مع انبثاق النظام العالمي الجديد، والتركيز على قضايا دقيقة، مما يدعم فكرة التخصص والتركيز لإثراء المعنى.

وبناء على ما تقدم سيتناول هذا البحث النظرية النقدية _ مدخل معاصر _ في علم الاجتماع القانوني، لتكوين اطار نظري ذات مسلمات ومفاهيم وافكار خاصة يمكن من خلاله تفسير مشكلات ومعضلات داخل النسق القانوني برؤية ما بعد حداثية.

الفصل الأول: عناصر البحث الرئيسية

المبحث الأول: مشكلة البحث وتساؤلاته

١ – مشكلة البحث وتساؤلاته: لقد كانت التغيرات المتسارعة والعميقة، وتطور تكنلوجيا المعلومات على مستوى عالمي اثرها في تحويل النظريات من السرديات الكبرى الى النظريات الصغرى، وذلك ما جعل العلم يعج بكثير من الرؤى التي منحت الذات الانسانية القدرة على تأويل او نقد واقعها، وهو ما فهم من الوجود فهما جديدا للحاضر والمستقبل خاصة في اطار علاقة الناس فيما بينهم، ومن واقع التحول الذي اصاب النظرية الاجتماعية والذي عمل على شيوع افكار جديدة سارعت في الانتقال من حالة الاشباع المادي الى الاشباع المعنوي فضلا عن الاهتمام بالدلالات والمعنى.

فوفق هذا الفهم يهتم البحث الراهن بطرح مدخل ما بعد حداثي يمكن ان ينهل منه علم الاجتماع القانوني كثيرا من القضايا والتوجيهات التي تُخضع النظام القانوني وإشكالياته المتعددة للوقوف على تفسير ونقد العقبات والمعوقات، حيث يمكن دراسة التنظيم القضائي والاجراءات القضائية وتصنيفها واشكالياتها القانونية والتطبيقية والاجتهادات القضائية، وطول امد التقاضي وحقوق الانسان وأهمها مبادئ استقلال القضاء والمحاكمة العادلة

والحق في الولوج للقضاء والمساواة والنزاهة .... كل ذلك في ضوء مبحث سوسيولوجيا المحاكم، وذلك لان افكار ما بعد الحداثة تساعد في نشأة الوعي بالمخاطر والعمل على التخلص منها والقضاء عليها؛ فلا مخرج لنا للتغلب على المشاكل البحثية الا بإعادة النظر في الظواهر الاجتماعية من منظور ما بعد الحداثة والاستفادة من التقدم العلمي والتقني الذي صاحب هذه المرحلة، والاعتماد على اساليب ونظريات جديدة، ومن ثم تنبثق عن موضوع البحث عدم تساؤلات هي:

– ما طبيعة مفهوم ما بعد الحداثة وابعادها عند الرواد الأوائل؟

– ماهي اهم افكار ومبادئ النظرية النقدية في مجال علم الاجتماع القانوني؟

– كيفية تناول النظرية النقدية لمجالات علم الاجتماع القانوني من منظور ما بعد الحداثة؟

المبحث الثاني: أهمية البحث

تتضح تلك الأهمية من خلال العولمة وما نتج منها من تحولات تكنولوجية سريعة ادت إلى الغاء حدود الزمان والمكان، والتي لم تقتصر آثارها على المستوى العالمي فحسب وانما امتدت اثارها على المستوى المحلي مما فرض ضرورة البحث عن طرق واساليب مناسبة مع تلك الحياة المتغيرة.

المبحث الثالث: منهجية البحث

الدراسة وصفية اعتمدت على مسح التراث حول احد المداخل المعاصرة في علم الاجتماع القانوني من منظور ما بعد الحداثة النظرية النقدية ومجالات تطبيقها في علم الاجتماع القانوني.

المبحث الرابع : أهداف البحث

يتحدد الهدف الرئيسي للبحث في محاولة سوسيولوجية تسعى إلى رصد استخدامات النظرية النقدية في مجال علم الاجتماع القانوني من منظور ما بعد الحداثة، وينبث منة اهداف فرعية مثل:

–توضيح مفهوم ما بعد الحداثة ورواده وأبعاده كنظرية وكمرحلة فكرية.

– معرفة اهم افكار ومبادئ النظرية القانونية النقدية.

– التناول النقدي والتحليلي لاستخدامات النظرية القانونية في علم الاجتماع القانوني.

المبحث الخامس: مفاهيم البحث:

ما بعد الحداثة postmodernism: لم يحظ مصطلح في الآونة الاخيرة بدور كبير وعلى نطاق واسع كما حظي مصطلح ما بعد الحداثة، فهناك الكثير من الغموض والجدل حول ما يعنيه هذا المصطلح بالتحديد.

عرفه عالم الاقتصاد "هيرمان كاهن Herman Kahn" عصر ما بعد الحداثة بأنه عصر ما بعد الصناعي، ويصفه عالم الاجتماع الامريكي "دانيال بيل Daniel Bell"، بأنه ما بعد الصناعي كما يصفه الناقد الفني "اميتاي اتزيوني" بعصر ما بعد الحديث. بينما يصفه "ليوتار" بعصر ما بعد المجتمع الحديث، ويعرفه الاستراتيجي الامريكي "زيجنيو بريجنسكى" بأنه ما بعد عهد التكنولوجيا والإلكترونيك، ومن ثم تعدد التسميات والاوصاف فالاختلاف في التسمية انما يدل على اختلاف زوايا النظر الى ما بعد الحداثة[١]، وهو مفهوم يتصل بالفن والعمارة، فقد استخدمه جوزيف هودنوت في مجال العمارة ١٩٤٩[٢].

وايضا يعرف "A.pread" ما بعد الحداثة في علم الاجتماع postmodernism تدل على مركب من اتجاهات التنظير وما بعد التنظير[٣].

ويمكن ايضا ان يفهم مصطلح ما بعد الحداثة من خلال تحليلات أنصار هذه النظرية امثال "جان فرانسوا ليوتارد"، و"فريدريك جيمسون"، و"جاك دريدا"، والتي تتوافق بشكل كبير مع ما يعنيه البحث الحالي بهذا المفهوم حيث يرى انصار هذه النظرية ان المرحلة المعاصرة التي تشهدها المجتمعات الحديثة تتميز بأعلى درجات التقدم التكنلوجي والعلمي والصناعي في المجتمع الذي نعيش فيه[٤].

فهو مصطلح يطلق على التحولات المعاصرة المعقدة ولكنة يبين ظهور أشكال مختلفة تماما من الفكر يؤيدها معظم العلماء الاجتماعيين، ومن ثم فيما بعد الحداثة هي استخدامات العقل والعلم والتكنولوجيا، فالأطر الفكرية ليست ثابتة ولا مطلقة.

ومما سبق يتضح ان مصطلح الحداثة وما بعد الحداثة، هي احد المصطلحات التي دار وما زال يدور حولها جدل كبير، وهنا تظهر لنا اشكالية العلاقة بين ما بعد الحداثة والحداثة في شكل مقارنة ، حيث تساعد هذه المقارنة على توضيح مفهوم ما بعد الحداثة.

الفصل الثاني: التحليل السوسيولوجي للحداثة

المبحث الأول: التعريف بالنظرية (ما بعد الحداثة)

هناك فكرة تقول بأن كل عصر تاريخي هو عصر من التغير، ومع ذلك يوجد إجماع متزايد بين طائفة كبيرة من علماء الاجتماع على أن الثلاثين عاماً الأخيرة من القرن العشرين أو نحوها تميزت بتغير إجتماعي سريع وجذري، ويشار إلى هذا التغير بالتحول من الحداثة إلى ما بعد الحداثة أو الحداثة المتأخرة، وهو المصطلح الذي يفضله "جيدنز" وان العولمة، وخاصة عولمة المعلومات والاتصالات هي التي جعلت التغير في العصر الحالي راديكالياً وعموماً[١].

ويتبين من تعريف " مادن ساروب " لما بعد الحداثة فائدة المصطلح وغموضه في ذات الوقت: (تتصل ما بعد الحداثة بكل ما أتي بعد الحداثة وتعني التلاشي الأولي أو الحالي لتلك الصور الاجتماعية المرتبطة بالحداثة، و يفترض بعض المفكرين أن ما بعد الحداثة حركة في إتجاه عصر ما بعد الصناعة، ولكن هناك قدر من الغموض المحيط : بهذا المصطلح : هل بعد الحداثة يجب أن نعدها جزءاً من الحداثة ؟ هل هي تواصل أم تغير جذري؟ هل هي تغير طبيعي أم أنها تشير إلي حالة مزاجية أو عقلية)[٢]، وهذا التعريف السابق لما بعد الحداثة تعريف ممتاز على أساس أن علم الإجتماع يدور حول مجموعة من الأسئلة والأجوبة منها. وهناك مجموعة من علماء الإجتماع من بينهم "أنتوني جيد نز" و"أو لريش بيك" يفضلون مصطلح "الحداثة المتأخرة " ويعرفه (جيدنز) "بأنها عصر يكون فيه المجتمع الحديث أكثر وعياً بتبعات الحداثة خاصة تبعاتها السلبية، ويؤمن بأن المشروع الحديث لتحسين الأوضاع الانسانية (أي التق دم) لا يزال إنجازه ممكناً، وليس الوقت المتأخر لكي لا نستفيد من أخطائنا)[٣]. يري "أولريش بيك" أيضاً أن الإنعكاسية ملمح أساسي من ملامح الحداثة المتأخرة ولكنه يعطي المصطلح صيغة مختلفة اختلافاً طفيفاً . ففي تعريفه للإنعكاسية يشدد بيك بصفة خاصة على الآثار التدميرية غير المقصودة للحداثة (مثل تأثير الصناعة على البيئة)[٤].

وقد تتطرق "كريشان كومار" إلى فهم المشكلة من خلال مصطلحه المفضل "مجتمع ما بعد الحداثة " بطريقة مختلفة، ويزعم "كومار" في كتابة " من مجتمع ما بعد الصناعة إلى مجتمع ما بعد الحداثة " أن النظريات البعدية الأربعة (نظرية مجتمع ما بعد الصناعة، ونظرية ما بعد الفورية، ونظرية ما بعد الحداثة التي ضمنها نظرية ما بعد البنيوية) نظريات متكاملة إلى حد كبير – ويرى كومار أننا إذا نظرنا في هذه النظريات معاً، فإنها تشكل أساساً لنظرية متكاملة عن العالم المعاصر ويكفينا أن نستشهد من كتابة ما نستدل به على وجهة نظره في قوة هذه النظريات وعلاقتها بالحداثة.

" نحن نعيش في عالم مشبع بالإعلام والإتصال، وتتغير طبيعة العمل والتنظيم الصناعي بسرعة مثيرة، وقد وصلت المجتمعات الحديثة بالفعل إلى مرحلة أصبحت معها كثير من إتجاهاتها وفرضياتها الكلاسيكية موضع شك كبير، حتى ولو لم تكن تلك المجتمعات قد تخلت عن الحداثة" (٥).

يعترف "كومار" بأنه من السابق لأوانه أن تخلص إلى أن هذه النظريات الجديدة سوف تحل محل النظريات الكلاسيكية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن وأوائل القرن العشرين، تلك النظريات التي بنيت عليها إلى حد جزئي نظريات الحداثة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لم يكن "ماركس" و"فيبر" و"دوركايم" و"ميد" من الأنبياء، وليست مؤلفاتهم " كتباً مقدسة " بل هي قابلة للمراجعة النقدية والتطوير، بل والنبذ إذا تبين عدم ملائمتها(٦).

هناك قدر كبير من الإتفاق في الجوهر بين من يستخدمون مصطلح ما بعد الحداثة، من يفضلون مصطلح "الحداثة المتأخرة " إذ يتفق كثير من منظروا ما بعد الحداثة مع القضايا التي أثارها "جيديز" و"بيك" اللذين قدماها لوصف الحداثة المتأخرة أو الحداثة الإنعكاسة وإذا كان منظر وما بعد الحداثة يرون أن المجتمع الغربي المعاصر يعيش الآن في مرحلة ما بعد الحداثة، وهناك وعي متزايد بالأخطاء التي ارتكبت والدمار الذي وقع في خمسون سنه التقدم المادي(٧). وعلى النقيض من ذلك نجد الذين يفضلون مصطلح ما بعد الحداثة على مصطلح الحداثة المتأخرة يعتقدون أن الفترة الحالية تمثل خصاماً شديداً مع الحداثة وبداية فترة تاريخية متميزة ولذلك يصور" **زيجمونت بومان** " أن مصطلح ما بعد الحداثة تصويراً دقيقاً للسمات المميزة للأوضاع الاجتماعية التي ظهرت في الدول الغنية في أوروبا، للأجيال الأوروبية في مسيرة القرن العشرين، وأخذت شكلها الحالي في النصف الثاني من هذا القرن (٨).

انتقال ما بعد الحداثة الى علم الاجتماع

يشير مفهوم ما بعد الحداثة في علم الاجتماع الى ان العالم الاجتماعي قد تغير تغيرا جذرياً، ما يستلزم تغير في اساليب وكيفية دراسته. فقد بات واضحا ان ما بعد الحداثة السوسيولوجية شكل من التحليل السوسيولوجي، ونوع من الحس السوسيولوجي والوضع الاقتصادي والاجتماعي لعلماء الاجتماع في ذات الوقت وهذه التعويضات تشترك في سلسلة من المقولات النظرية والمنهجية، ولكنها تختلف في نتائجها وبرامجها البحثية، وتشمل العناصر المشتركة الجوهرية في تجنب الاستعانة بالافتراضات العامة المتاحة(٥).

ثالثاً: علماء نظرية ما بعد الحداثة: جاءت فترة التسعينيات لتشهد إنشغال منظري ما بعد الحداثة وأشهرهم "فوكو ، وبودريار ، وليوتار" بمسائل جديدة لعلم الإجتماع ويزعم "أودونيل" أن هذه المسائل ليست جديدة على

علم الإجتماع ولكنها تتخذ شكلاً جديداً، ومن ثم بقي جوهر المنظور السوسيولوجي كما هو دون المساس به بإستثناء أن كثيراً من علماء الاجتماع ينظرون اليوم إلى المجتمع الكوني – بدلاً من المجتمع القومي على أنه الإطار المرجعي الأوسع لهم، وثمة إتجاه حثيث في سياق العولمة إلى تجاهل الدولة القومية والمجتمع ويعني المجتمع الآن تفاعل مستويات متعددة من القوى: الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية وهي مستويات ليست مرتبة حسب أهميتها بالضرورة ويتفاعل الفرد مع واحدة منها أو جميعها.

وقد نالت "ميشيل باريت" شهرة بين أولئك الذين حاولوا دمج آراء نظرية ما بعد الحداثة في علم الاجتماع، وتطرح باريت خمس قضايا فرضية لعلم الاجتماع الجديد الذي ترى ضرورة إحلاله محل علم الاجتماع الراسخ established عند " فيبر وماركس ودوركايم" وهي:

(١) النشاط الاجتماعي يتم في سياق كوني. (٢) الهوية والذات مفهومان في علم الإجتماع .

(٣) يتم إنتاج المعني الاجتماعي ثقافياً. (٤) القوة والأفضلية لهما مصادرة عدة .

(٥) الأخلاق تحدد الإختيارات السياسية، وتوجه " باريت " نقدها إلى الإفتراضات الثلاثة الشائعة في علم الإجتماع وهي: العمومية، والمادية، والرشد وهي نفسها الإفتراضات التي جعلها "فوكوه" و"ليوتار" تكتسب ذيوعاً وشهرة في المناقشات الدائرة في علم الإجتماع [٩]، سنلخص في الآتي آراء بعض علماء هذه النظرية كالتالي:

١ – "**فوكو**": تؤكد نظرية النظام عند "فوكو" المرتكزة على نظرية ما بعد الحداثة على عكس نظريتي الوصم والضبط الاجتماعي على المقاومة الصلبة التي يبديها الناس ضد المعاملة المميزة، وقد طرح "فوكوه" هذه الأطروحة طرحاً واضحاً في كتابة (تاريخ السلوك الجنسي) الذي يناقش فيها الطرق التي تقاوم بها النساء والجنسيون المثليون إستهجانهم مجتمعياً.

على الرغم من إتهام "فوكو" بإستخدام منهج غير متقن، فقد إستعاض عن ذلك بإستخدامه البارع للبيانات التاريخية والثقافية التي جمعها لنظرية الضبط الإجتماعي التي لا تتجاهل الظواهر على المستويات الصغرى والكبرى، وقد كان لدراسة الضبط الإجتماعي من منظور ما بعد الحداثة إسترشاداً بآراء "فوكوه" تأثيراً على البحوث المتعلقة بالتنظيمات كما أوضعها "كوبروبيرل". كما إستخدام "فوكو" بعض المصطلحات مثل اللارشد والمناورة وتحلل البنية والتناقض واللاحتمية في نظرية ما بعد الحداثة حيث تظهر حالية في أعماله[١٠].

٢ – **بودريار**: تقدم نظرية ما بعد الحداثة عند "بودريار" إضافات قيمة إلى الدراسة السوسيولوجية للخطاب، مما يثري مجالات فرعية عديدة في علم الإجتماع مثل علم الإجتماع وسائل الإتصال الجماهيري، وعلم إجتماع المعرفة، وعلم إجتماع العلم وبإستخدام النظرية السيميوطيقية* قام "بودريار" بفك رموز الأفكار الثقافية وإبراز

معانيها الإجتماعية – السياسية وفي كتابة " نقد الإقتصاد السياسي للرمز " تحرك بودريار بالنظرية الماركسية في الثقافة خطوة مهمة تجاوزت النظرية الماركسية التقليدية في الثقافة والجمال ويري "بودريار" أن أنصار المادية التاريخية يحتاجون اليوم إلي الإهتمام بالإستقلال النسبي للأنساق الرمزية والثقافية دون التخلي عن الإهتمامات الإقتصادية – السياسية التقليدية للماركسية كما دعي إلى التعددية الثقافية في كتابة (علم ما بعد الحداثة) وقد منح "بودريار" – شأنه في ذلك شأن مدرسة فرانكفورت علم الإجتماع الثقافي أساساً نظرياً قوياً إلي جانب المصادر النقدية التي يمكن بواسطتها فك رموز التزييف الثقافي بإعتبارها تصويراً زائفاً للواقع(١١).

٣- **ميشيل باريت:** قد ذكرنا سابقاً الإنتقادات الثلاثة التي طرحتها ميشيل باريت وهي أساسية لنظرية ما بعد الحداثة وهي حيث توجه نظرية ما بعد الحداثة إنتقاداتها إلى الإفتراضات الشائعة في علم الاجتماع إلا وهي العمومية – المادية – الرشد. حيث يرتبط رفض "باريت" للعمومية بإحتجاجها على (الجوهر) essentialism إذ لا توجد هويات (نوعية gender ، أو سلالية أو طبقية) جوهرية أو ثابتة وغير متغيرة يمكن إحكامها وحمايتها وتدعيمها، وهذه الهويات العامة سوف تستمر – بلا شك – كنقاط مرجعية حيوية بالنسبة للأفراد والجماعات الذين يصيغونهم – وليس لعلماء الإجتماع إلا معاينتها والربط بينها .

كما يتفق كثيرون مع إعتراض باريت على هيمنة المنظور المادي في علم الإجتماع وتربط باريت هذا المنظور بالإقتصادية الماركسية الفجة التي تشدد على أن الإقتصاد هو أكثر أجزاء المجتمع تأثيراً . وتقر باريت بصحة رأي فوكوه الذي عكس التسلسل الهرمي عند ماركس، حيث وضع "فوكوه" الثقافة في مركز العمليات الاجتماعية، وتقتبس "باريت" مرة أخرى من "فوكوه" في نقدها للرشد. فقد كشف "فوكوه" شأنه في ذلك شأن كثيرين غيره – عن الجانب المظلم من الرشد المعاصر بما فيه القصور الناشئ عن المشروع الليبرالي للإصلاح والنظام والتحسين(١٢).

رابعاً: نقد نظرية ما بعد الحداثة: تعرضت نظرية ما بعد الحداثة الإنتقادات من كل من المدافعين الليبراليين عن الرشد التنويري، والماركسيين الملتزمين بالنقد المتواصل للرأسمالية (بدلاً من الحداثة) وقد شدد هؤلاء وهؤلاء من جديد على نظرياتهم الأصلية وسخروا من مزاعم ما بعد الحداثة ونذكر من هؤلاء بصفة خاصة "إرنست جلنر" الذي فند تفسيراً قاسياً ما أسماه (النسبية العقلية) لنظرية ما بعد الحداثة، والإنتقادات التي وجهت إلى نظرية ما بعد الحداثة كالآتي:

١- أنها نسبية: هو النقد الليبرالي الذي وجه إلى نظرية ما بعد الحداثة ومن أنصار النقد الليبرالي "جلتر" الذي رأي أن نظرية ما بعد الحداثة نظرية لا تستطيع أن تقبل بالخطاب العقلي أو مفهوم القيود المؤسسية (البنائية

الخارجية) بقوله في نهاية المطاف يبدو أن المعنى الإجرائي لنظرية ما بعد الحداثة كالآتي :(رفض تأييد أي وقائع موضوعية، أية أبنية إجتماعية مستقلة، وإستبدالها بالمعاني)[١٣].

٢- أنها حتمية: يذهب النقد الماركسي الرئيسي لنظرية ما بعد الحداثة إلى أنها تفتقر إلى ركيزة قوية في النظرية الإجتماعية الإقتصادية (في مقابل النظرية الثقافية) ومن ثم يصف جيمبون (١٩٩٢) ولامن (١٩٩٠) المجتمع الأوروبي الكوني بأنه يعيش في مرحلة الرأسمالية المتأخرة والرأسمالية المشوشة بمعنى أنهما يصنفان هذا المجتمع حسب رؤيتهما المادية الإقتصادية . بالتالي فإن نظرية ما بعد الحداثة في رأيهما جانب من جوانب مجتمع الرأسمالية المتأخرة وأن العمل هو الأساس وليست الأبعاد الثقافية لأنها في نظرهم قضية مادية [١٤].

٣- لا تصلح نظرية ما بعد الحداثة للقيام بمهمة تحليل المجتمع المعاصر: النقطة التي تثار هنا هي أن منظري ما بعد الحداثة لا يدعون أنهم يقومون بالتفسير على نفس النطاق أو نفس الطريقة التي تتطلع إليها النظريات الشمولية في علم الإجتماع ويذهبون صراحة إلى أن التفسيرات الشمولية للحياة الإجتماعية مستحيلة ومضللة ويسعى منظرو ما بعد الحداثة – في تفسيرهم للعالم المعاصر – إلى إدخال تعديلات هامة على المدخل التقليدي الذي يعتمد إعتماداً كلياً على البحث العقلي – ولم يكن رد فعل هؤلاء المنظرين إزاء شكوكهم في مقدرة المنهج العلمي على تفسير كل شيء هو الإحتكام إلى العقلانية، بل إتجهوا بدلاً من ذلك – إلى إستكمال التحليل العقلي بمرجعية أخلاقية وعاطفية وجمالية إذا تحدثنا عن "الثورة الهادئة" التي حدثت في مجال القيم والإتجاهات لدى الجماهير في مختلف أنماط المجتمعات الإنسانية المعاصرة، فيمكننا أن نضيف إليها ثورة معرفية بالغة الأهمية، ورغم أهميتها إلا أن المعارك الفكرية التي تنطوي عليها، لم تصل بعد آثارها إلى الجماهير، لأنها أساساً تدور بين النخب الفكرية في مختلف الأقطار بعبارة أخرى ما زال الحوار الفكري محصوراً في الدوائر الأكاديمية والفكرية.

أيا كان الأمر فإن الثورة المعرفية يمكن –في تقديرنا – ان تلخص في عبارة واحدة: الإنتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة، ونعني بذلك على وجه التحديد أن مشروع الحداثة الغربي الذي بدأ أساس عصر التنوير الأوروبي– على ما يرى بعض الباحثين – قد انتهى، وأننا ننتقل الآن إلى مرحلة جديدة من تاريخ الإنسانية هي مرحلة ما بعد الحداثة ومشروع الحداثة الغربي قام على أساس عدة أعمدة رئيسية أهمها على الإطلاق الفردية والعقلانية والإيمان بفكرة التقدم الإنساني المطرد، والحتمية في التاريخ وفي الطبيعية[١٥].

على الرغم أن علم الإجتماع أصبح – إلى حدا ما – محركاً لكل ضروب الفكر المتعلق بما بعد الحداثة، فإن نظرية ما بعد الحداثة تسللت منذ ظهورها إلى علم الإجتماع على حين غرة. وقد نظر مؤسسو هذه النظرية " فوكوه، بودريار، ليوتار" في العلوم المختلفة، ومع ذلك فقد كانوا فلاسفة أكثر منهم علماء إجتماع، وإذا

كانت نظرية "بيل "عن مجتمع ما بعد الصناعة قد تبلورت داخل العلم الاجتماعي، فإن هذا المفهوم أخذ بعض الوقت حتى إكتسب أهميته. وقد كانت نظرية بيل نظرية مبكرة لافتة للنظر مفادها أن ثقافة المعلومات سوف تصبح الجانب الأهم من الإقتصاد نفسه في دفع المجتمع إلى التغير ، ومنذ ذلك الحين تغلغلت نظرية ما بعد الحداثة إلى جوانب عديدة في الفكر السوسيولوجي[١٦].

يعتبر المؤلف البارز الذي أصدر "الماينفستو" الخاص بما بعد الحداثة والذي نعى خبر موت عصر الحداثة هو الفيلسوف الفرنسى "ليوتار" في كتابة الشهير "الظروف ما بعد الحداثة تقرير عن المعرفة" الذي نشر بالفرنسية عام ١٩٧٩ م، ثم ترجم إلى الإنجليزية بعد[١٧] وقد قرر "ليوتار" في هذا الكتاب أن أهم معالم المرحلة الراهنة من معالم المعرفة الإنسانية، هو سقوط النظرية الكبرى وعجزها عن قراءة العالم، ويقصد بها أساساً الأنساق الفكرية المغلقة التي تتسم بالجمود، والتي تزعم قدرتها على التفسير الكلي للمجتمع، ومن أمثلتها البارزة الأيدولوجيات، وربما كانت الماركسية في رأيه هي الحالة النموذجية، ومن ناحية أخرى سقطت فكرة الحتمية سواء في العلوم الطبيعية – كما عبرت عن ذلك فلسفة العلوم المعاصرة – أو في التاريخ الإنساني فليست هناك كما أثبتت الأحداث – حتمية في التطور التاريخي من مرحلة إلى مرحلة، على العكس – كما تدعو إلى ذلك نظرية ما بعد الحداثة فالتاريخ الإنساني مفتوح على إحتمالات متعددة ومن هنا رفض فكرة "التقدم الكلاسيكية" التي كانت تتصور تاريخ الإنسانية وفق نموذج خطى صاعد من الأدنى إلى الأعلى – على العكس ترى نظرية ما بعد الحداثة أنه ليس هناك دليل على ذلك، فالتاريخ الإنساني قد يتقدم ولكنه يتراجع، ونضرب لذلك مثلاً فكرة التقدم بالحرب العالمية الأولى التي كانت بربرية بكل ما تُعنيه الكلمة من معنى، ثم ظهور النازية والفاشية وإشعال الحرب العالمية الثانية بكل ما إنطوت عليه من فظائع وجرائم وحشية وخسائر مادية وبشرية[١٨].

بناء على ما أشرنا إليه فإن نظرية ما بعد الحداثة أشبه ما تكون بفعل رمزي بارز يشير إلى سقوط النماذج النظرية التي سادت الفكر والعلم الاجتماعي في القرن العشرين، لأنها عجزت عن قراءة العلم وتفسيره والتنبؤ بمصيره من هنا لابد أن تلتفت في الوطن العربي إلى حركة التفكيك التي تأخذ طريقها بعمق الآن في صميم النظرية الغربية الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، والتي تهدف إلى حركة كبرى للتجديد النظري في النماذج الأساسية، وفي المناهج وأدوات البحث، تمهيداً لصياغة نظريات جديدة، أكثر قدرة على قراءة نص العالم المعقد[١٩]. لذا فإن نظرية ما بعد الحداثة تدعو إلى تطوير الأسس النظرية بما ينطبق مع أهداف المجتمع وغاياته وحل حسب العصر ومتطلباته.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة في مجال علم الاجتماع القانوني

تشغل النظرية محورا رئيسياً في كافة الحقول المعرفية، حيث يهتم الكثير باختيار النظريات التي تساعد في دراسة المشاكل والظواهر، وذلك لأهمية النظرية حيث انها تمدنا بمناهج واساليب لترتيب الحقائق الاجتماعية في صورة بيانات ومعلومات مجردة ناهيك عن انها تساعد على تفسير المشكلات وتساهم في المعالجة وتقديم البدائل(١).

وبناء عليه يرى منظور ما بعد الحداثة ان العالم يتكون من افراد وجماعات وثقافات متعددة لا يمكن التنبؤ بها على نحو دقيق، فثمة مجموعة نظريات نقدية واجتماعية رافقت مرحلة ما بعد الحداثة، ما بين سنوات الستين والتسعين من السنوات القرن العشرين(٢). نعرض منها النظرية القانونية النقدية في مجال سوسيولوجيا المحاكم.

اما عن نشأة النظرية القانونية النقدية critical Legal theory وروادها روبرت بنجر، لقد ظهرت حركة الدراسات القانونية النقدية في السبعينات من القرن العشرين والتي بدأت رسميا في عام ١٩٧٧في مؤتمر في جامعة ويسكونسن ماديسون University of Wisconsin –madison ولكن جذورها تمتد الى عام ١٩٦٠ والتي ركز اهتمامها على السياق الاجتماعي للقانون واولت اهتمامها بنقد المعوقات وقد تأثرت الى حد كبير بفكر الفلاسفة والمنظرين الاجتماعيين امثال كارل ماركس karl marx فردريك انجلر ، ماكس فيبر max weber هربرت ماركيز Herbert، ميشيل فوكوه ، جاك دريدا(٣). الا انها بدأت تتمحور بشكل جديد على يد مفكرها ورائدها روبرت ينجر Roberto Unger حيث تسعى النظرية النقدية الجديدة في مجملها الى الشمول والتكامل والفهم لكل ما حولنا وهو ما يتم من خلال الفعل الاتصالي بين الذوات، والحجة والمنطق والحكمة العقلية والحرية الذاتية)(٤) فكل شيء في النسق القانوني قابلا لتأويل والنقد والتفكيك، لكون المعرفة العلمية تشكل خطاباً يتعين استنطاقه وتحديد علاقته مع السلطة، وتوفر لها شروط خلق التوازن وضبط النظام في النسق القانوني(٥) في ضوء عملية النقد والتحليل.

لقد ركز روبرت بنجر ، كأحد رواد المدخل النظري القانوني والتي تتميز عن غيرها من التحليلات القانونية، على اهتمامها بالطابع النقدي والبنائي في ان واحد لذلك سعى "بنجر" الى ضرورة تغير اهداف الحركات النقدية القانونية من اجل تحديث المبادئ أو التشريعات القانونية الحالية، واعادة تشكيل النظم والمؤسسات القضائية والقانونية بصورة ملائمة واقعية لتدعيم العلاقة بين القانون والمجتمع.

وعن النظرية القانونية النقدية ومجال تطبيقها في علم الاجتماع القانوني : تبدو هذه النظرية مختلفة اليوم عما ظهرت علية قبل ثلاثين عاما لأن العالم يبدو مختلفا عما كان عليه، ومن ثم تهتم بقضية التحيز في

اصدار الاحكام وكيفية تطبيق القوانين كما تهتم بتحليل ملامح المفهوم المتناقض للقانون[٦]، وتساعد النظرية في طرح رؤية نقدية للمجتمع للوقوف امام فكرة التسلط المؤدي الى العنف، وتسعى الى جعل الفكر النقدي عالماً اساسيا لتحقيق الاستقلالية[١].

حيث يرى انصار القانونية النقدية انها تهتم برصد وتحليل النظام القضائي في ضوء مبحث سيسيولوجيا المحاكم. فمثلا نتيجة اي دعوة قضائية تعتمد بدرجة كبيرة على اتجاهات القاضي الذي سيصدر الحكم كما ان المحامي الجيد قد يجادل بشكل مقنع فيما يتعلق بالدعوة المرفوعة، وهناك اعتبارات اخرى تشكل معوقات التقاضي كتعقيد الاجراءات والميول الشخصية للقضاء والمحامين[٢]. فيمكن توظيف هذه المدخل ليفسر كيفية التسلط في اصدار الاحكام والتعمد في التأجيل والمماطلة – ان وجد ذلك ، والتي تعد احد اسباب بقاء القضايا في المحاكم لفترات طويلة مما تؤدي الى لجوء اصحاب الحقوق المهدورة الى ممارسة العنف والبدائل السلبية لتقاضي فيفسر لنا اشكالية بطء التقاضي لأن القانون ممتلئ بالثغرات والتناقضات والامر متروك أما للميول الشخصية لبعض القضاء او لعمليات تأويل النصوص وتحليل الخطاب من قبل المحامين او التعقيدات في الاجراءات من قبل الموظفين والخبراء القانونيين فيمكن تقديم رؤية سوسيولوجية تحليلة نقدية حول الواقع التي تتسم به محاكمنا العراقية من اجل إطالة التقاضي والكشف عن اسباب ذلك، ومن ثم تتناول القانونية النقدية الظواهر بالدراسة والتحليل فهي نظرية متخصصة وجديرة بدراسة الهيكل القضائي والنسق القانوني لاعتمادها على النقد والتحليل في الرصد والتوصيف .

اما عن الاطار النظري للقانونية النقدية فأنه يتجسد في:

أولاً : التشكيل البنائي:

– يشير الجدل الدائر في المجال القضائي الى تباين امكانيات العاملين في هذا المجال وتنوع مهاراتهم وخبراتهم في استغلال غموض الصيغ القانونية للوصول الى احكام بالإضافة الى استغلال الثغرات في تطبيق القانون على مواقف لم يتم تطبيق القانون عليها كما يمكن استغلال الثغرات في تجنب تطبيق القانون على حالات كان يطبق عليها[٣].

– يرى انصار النظرية القانونية النقدية بأن الاحكام القضائية قد تفتقر الى الجانب العقلاني والعلمي والحيادي ومن ثم لم يكن تحديد النتائج والاحكام أو مدة الفصل فيها او الالمام بالوقت الذي تستغرقه اجراءات القاضي للدعاوى المرفوعة: فالقانون مليء بالتناقضات والامر متروك في غالبة اما للميول الشخصية او التعقيدات في الاجراءات القضائية مما يفسر لنا اسباب طول امد التقاضي في المحاكم.

تهتم النظرية بتحليل المبادئ القانونية مما تضمنه من ثغرات والتباسات وصراعات، مما يؤثر على الاحكام، فقد يوجد قاعدتين مختلفين للموقف الواحد، اي يمكن الانصاف او الظلم لحالتين اصحاب نفس الموقف[١].

قد يكون التحيز السياسي هو المحرك الاحكام القضائية بدلا من استخدام القانون كوسيلة يمكن من خلالها تحقيق العدالة الاجتماعية فالقانونية النقدية هي نظرية لدراسة الطرق التي تعزز الانقسامات لمواجه دور القانون في اعادة الانتاج اللا مساواة الاجتماعية [٢].

مما سبق النظرية القانونية النقدية تنقد التحيز السياسي لبعض الاحكام بدلا من استخدام القانون لتحقيق العدالة فهي نظرية لدراسة ونقد الطرق التي تكرس الانقسامات الاجتماعية كما تنقد دور القانون في انتاج اللامساواة الاجتماعية

ثانيا : الإطار التصوري: المفهومات:

- **العدالة الناجزة prompt:** هي افضل تطبيق للمفهوم العدالة وتستوجب تحقيق العدل والانصاف والمساواة والتوازن وعدم التعدي وحماية المصالح في اجال معقولة التقاضي دون الظلم والتسويف لنيل الحقوق بما يعني كونها انجز واسرع سبل تحقيق العدالة.
- **التقاضي الالكتروني Electronic Litiation:** أي تطبيق نظام سوفت العالمي في التقاضي ورفع الدعاوي واعلانها والفصل فيها من خلال شفرات الكترونية للأفراد .
- **مجتمع المخاطر وثقافة الفوضى:** ان ضياع الحقوق وبقائها مدد زمنية طويلة معلقة في ساحات المحاكم من شأنه ان يساعد الافراد على الانتقام وممارسة العنف واسترداد حقوقهم عنوة وهو ما يعمل على انتشار ثقافة الفوضى ويهوى بناء لمجتمع المخاطر الذي نحن في غنى عنه.
- **حقوق الانسان والوعي الكوني العالمي" Global Cosmopolitan Consciousness:** يساعد نشوء فكرة حقوق الانسان والوعي بها على المستوى العالمي في عد اهدار الحقوق محليا.
- **المواطنة المحلية والعالمية Glocalization Citizenship:** عندما يسترد الافراد حقوقهم من خلال انجاز الدولة لقضاياهم سيزيد الشعور بالمواطنة المحلية، ومن ثم المواطنة العالمية ونشر فكر حقوق الانسان .

ثالثا: القضايا النظرية المطروحة

١- تساعد النظرية القانونية النقدية في طرح رؤية نقدية للمجتمع تستطيع الوقوف امام فكرة التسلط المؤدي الى العنف[١]. حيث ان هذا الاتجاه يهدف الى الوقوف امام فكرة اهدار الحقوق المؤدية الى العنف لتحقيق العدالة الاجتماعية والاستقلالية .

٢- تساعد في دراسة نشأة القضايا القانونية وتأثيرها وتعديلها وتطويرها في ضوء المستجدات المجتمعية والتطورات ما بعد الحداثة .

٣- يساعد النقد والتحليل في شرح رؤية نقدية للمجتمع تستطيع الوقوف امام فكرة التسلط المؤدي الى العنف، وتسعى لجعل الفكر النقدي عاملاً اساسياً لتحقيق الاستقلالية كما تجعل منة رؤية ليبرالية[١].

٤- وضعت الاستراتيجية التحليلية النقدية يهدف تحليل وتفويض النصوص وتفكيك بعض الاجزاء لكشف عن التناقضات الداخلية لها، فأنها ماهي الا طريقة لكشف عن الاقنعة والمعاني الدائمة التي يحملها النص من خلال النقد والتحليل[٢]. فهي تبنى مثلما تهدم لكونا تفكك النسق لتبرز نقاط القوة والضعف، لتستبعد الضعيف وتبقى القوي الصلب لتؤسس علية بنيانها أي فصل العناصر الاساسية في بناء ما بعضها عن بعض يهدف اكتشاف العلاقة بين العناصر والثغرات الموجودة في البناء واكتشاف نقاط الضعف والقوة[٣].

٥- انتشار افكار العولمة واستخدام وسائل الاتصال والتكنولوجيا، يساعد في تفعيل القضاء الالكتروني.

٦- التحول الى مجتمع المعرفة من خلال توفير مصادر المعرفة والمعلومات يعمل على سرعة وتداول المعلومة داخل مرفق القضاء ويوفر قاعة بيانات بما يخدم المحامون ويساعد القضاء في انجاز التقاضي وتحقيق العدالة الناجزة، كما يلغي المسافات الفكرية والزمنية بين الريف والحضر.

٧- تطوير وتعديل التشريعات، بما يتفق مع متطلبات العصر يساعد في تطوير وتعديل طرق اداء العمل وتفعيل مبدأ حقوق الانسان على المستوى المحلي والدولي.

٨- زيادة الكوادر المدربة والمؤهلة واستقلال القضاء، واستقرار الاوضاع الامنية، يخلق بيئة جيدة لعمل لتحقيق معايير الجودة ، مع مراعاة الانجاز لتنمية الشعور بالمواطنة عند الافراد .

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١- تناول البحث تحديد مفهوم ما بعد الحداثة من خلال البعد التاريخي والاقتصادي والسياسي ثم السوسيولوجي، ثم تم عرض الافكار والمبادئ الاساسية لفكر ما بعد الحداثة عند روادها الاوائل ثم تناول البحث بعض المداخل النظرية المعاصرة في دراسة النسق القانوني بهدف عمل اطار نظري خاص بالدراسة الراهنة يعتمد على مسلمات وافكار مستمدة من نظريات ما بعد الحداثة.

٢- يتضح من هذا البحث انه مع التطور في الفكر والمعرفة والانفتاح التكنولوجي الهائل، ينبغي الاعتماد على مبادئ ومداخل ما بعد الحداثة في تفسير الظواهر السوسيولوجية والتي تتبنى مداخل النقد في التعامل مع الظواهر الاجتماعية حيث تستطيع تحديد نقاط الضعف وتناولها بالدراسة الراهنة والتحليل وصولا الى تقديم العلاج او الحل معتمدة في ذلك على فكرة التحليل والقدرة على التأويل في تفسير طرائق الحياه اليومية وتحديد انماط التفاعل بين الافراد من خلال ادراك ومعرفة الافراد اليومية حول طرق معيشتهم لفهم الواقع معتمد على النقد والتحليل بهدف البناء والتفسير .

٣- اي عملية إصلاحية حقيقية لابد ان تستند الى مقاربة سوسيولوجية ، تتبلور رؤيتها التشخيصية لواقع العدالة ببلادنا على ضوء التحولات الاجتماعية والمجتمعية في اطار البنية الثقافية للمجتمع ، فيمكن دراسة التنظيم القضائي والاجراءات القضائية وتصنيفها واشكالاتها القانونية والتطبيقية والاجتهادات القضائية وطول امد التقاضي وحقوق الانسان وأهمها مبادئ استقلال القضاء والمحاكمة العادلة والحق في الولوج الى القضاء والنزاهة ... كل ذلك في ضوء مبحث سوسيولوجيا المحاكم وافكار ما بعد الحداثة.

٤- ادت مرحلة ما بعد الحداثة وما صاحبها من تطور تكنولوجي ومعرفي في ظل ثورة الاتصالات والالكترونيات الى تقليص وانكماش العالم باستخدام العقل والوعي النقدي المتزايد مما ساعد على وجود انماط بشرية واعية بحقوقها وبإمكانيات الواقع المتاحة امامها والعمل على الاستفادة منها في التقدم والتطور والقضاء على المشاكل .

٥- وهذا يعني ان افكار ما بعد الحداثة تساعد في نشأة الوعي بالمخاطر والعمل على التخلص منها والقضاء عليها، فلا مخرج لنا للتغلب على المشاكل البحثية الا في اعادة النظر في الظواهر الاجتماعية من منظور ما

بعد الحداثة والاستفادة من التقدم العلمي والتقني الذي صاحب هذه المرحلة والاعتماد على الاساليب والنظريات التي تتلاءم مع ما بعد الحداثة .

ثانياً: التوصيات:

١- اعادة دراسة سوسيولوجية المحاكم بأساليب وطرق تتواكب مع متغيرات العصر الحالي.
٢- تناول الباحثون مداخل ونظريات ما بعد الحداثة في تفسير الظواهر، دون لاكتفاء بالمداخل الكلاسيكية.
٣- المزج بين الطرق الكيفية والكمية في دراسة الظواهر دون الاعتماد على البيانات الاحصائية فقط.
٤- تطوير المحاكم في ضوء التقدم التكنولوجي والتقني ومكنة المحاكم في الحد من العقوبات.
٥- دراسة الظاهرة القانونية دراسة نقدية في ضوء المدخل القانوني النقدي.
٦- ضرورة تفعيل التقاضي الالكتروني لتحقيق العدالة لحد من الكثير من مشاكل الهيكل القضائي.

هوامش البحث:

(١) محمد الشيخ ياسر الطائري، مقاربات في الحداثة وما بعد الحداثة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٦، ص١٢.

(٢) مارجريت روز: ما بعد الحداثة تحليل نقدي، ترجمة احمد الشامي : الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤، ص١٦.

(3)A pread , postmodernism in sociology , in Neli J . smelser &pulB .Baltes , Intrnational Encyciopedia of the sociai & Behavioral sciences , vol . 17, Amstardam : Elsevier, 2001> p 1865

(4) (D. kellener , postmodernism theory : critical integration ,the macmillan , London ,1991,p3.

(5) قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، ترجمة مصطفى خلف عبد الجواد ، مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٢م ، ص١٢٤.

(6)sarupmadan, Anitroductory Guide to Post-sructuralism andpostmodernism,Atlanta,University of Georgla press,1993 p.20.

(7)أنتونى جيدنز، قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع، ترجمة محمد محيى الدين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠،ص٢٥.

(8) أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي بحثاً عن الأمان المفقود، ترجمة علا عادل و هند إبراهيم، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣،ص٨٦.

(9)Krishan Kumar, "From post-industrailto post-Modern Society", Oxford: Black well, Sage publications, Ltd, 1995,p.53.

(10) قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ٧٣.

(11) أنتوني جيدنز، مقدمة في علم الاجتماع، مرجع سابق ،ص٢٠.

(١٢)قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع ،مرجع سابق ،ص٧٣.

(13) J.Michael Ryan Postmodern Social Theory In George Ritzer, Th Blackwell Encyclopedia ,Blakwell Publication Oxford 2007.

(١٤) قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، مرجع سابق،ص١٦٦.

(15) ميشيل فوكو، إرادة المعرفة، ترجمة وتقديم محمد حافظ دياب، مجلة النقد الأدبي، المجلد (٤)، العدد (٣)، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٨٤م ،ص٢٢٣.

* السيموطيقية: هي علم العلامات، علم يدرس انساق العلامات والأدلة اللغوية وغير اللغوية والرموز.

(11) Ben Agger, “Critical Theory post structuralism sociological relevance”, Journal annual review of sociology, volume (17), USA, 1991.p.p105-131.

(١٢) ميشيل فوكوه، إرادة المعرفة، مرجع سابق،ص٢٢٤.

(13) Ernest Gellner, “Post modernismreason and religionsimultaneously”, published in the USA by Routledge, New Yourk, 1992.p.29.

(14)Charles Jencks, “What is post-modernism?”, Published by Academy Editions Ltd, USA, 1989.p.7.

(15)Nous, A., “La mdernite”, Grancher press, Paris, 1981. p .6.

(١٦)قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص١٦٥.

(17)Lyotard, J. F., “La Condition postmodernism”, rapport sur le Savoir, Minuit press, Paris, 1979..p.5

(١٨)السيد يس، الخريطة المعرفية للمجتمع العالمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨ م، ص ٧٥ – ٧٦.

(19)Docherty, Thomas, “After Theory: post-modernism/ post-marxism, Routledge-published and keganpaul”, London, 1979.p.5.

(20) abend garbrial,the meaning of theory northwestern university usa 2005.

(٢١) جميل حمداوي ، مدخل الى مفهوم ما بعد الحداثة، شبكة الالوكه دراسات ومقاربات نقدية، ٢٠١٢.

22) critical legal theory wex legal dicotionary encyclopedia .available at ;http www .laww .cornell . edu wex ciritycal legal theory 2014.

(23) http ;legal dictionary the free dictoniry com critical legal studies, corneal unvircity law school 2014.

(٢٤) شحاتة صيام ، سوسيولوجيا ما بعد الحداثة النهايات المفتوحة ، مصر للنشر والتوزيع القاهرة ، ٢٠١٠، ١١٤

(٢٥) مهدي محمد القصاص ، علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي ، عامر للطباعة والنشر ، المنصورة ٢٠٠٨،ص ١٤٧.

(26) Jack .M. Balkin . Critical Legal Theaory Today , Yale Univercity –Yala law School on Philosophy in amercan , Cambe university idg press 2008 .

(27) Boltomn roger habermars theory of communication action univiaercity U.S.A ameraction 2005.

(28) shryn .l.roch anleu ,l aw and social change sage publication London 2002.

(29)http ; cyber law harved edu bridge ciritical theory critical 2 .htm

(30)http ration wiki org wiki critical legel studies critical legal studies 27 -9 -2011 .

(31)Bolton Roger , Habermasis theory of Communicative Action Univercity ,U.A.S . Amercan 2005.

(٣٢) شحاتة صيام ، مرجع سابق ، ص١٧.

(٣٣) باسم علي خريسان ، ما بعد الحداثة ، دراسة في المشروع الثقافي الغربي ، دار الفكر دمشق ، ٢٠٠٦، ص١٦٦.

مصادر البحث:

أ-المصادر العربية:

١- أنتونى جيدنز، قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع، ترجمة محمد محيى الدين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠.

٢-أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي بحثاً عن الأمان المفقود، ترجمة علا عادل و هند إبراهيم، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣.

٣-باسم علي خريسان ، ما بعد الحداثة ، دراسة في المشروع الثقافي الغربي ، دار الفكر دمشق، ٢٠٠٦.

٤-جميل حمداوي ، مدخل الى مفهوم ما بعد الحداثة شبكة الالوكه دراسات ومقاربات نقدية، ٢٠١٢.

٥-السيد يس، الخريطة المعرفية للمجتمع العالمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨.

٦-قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، ترجمة مصطفى خلف عبد الجواد ، مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٢.

٧-مارجريت روز: ما بعد الحداثة تحليل نقدي، ترجمة احمد الشامي : الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤.

٨-محمد الشيخ ياسر الطائري، مقاربات في الحداثة وما بعد الحداثة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٦.
٩-ميشيل فوكو، إرادة المعرفة، ترجمة وتقديم محمد حافظ دياب، مجلة النقد الأدبي، المجلد (٤)، العدد (٣)، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٨٤.

ب-المصادر الأجنبية:

10-A pread , postmodernism in sociology , in Neli J . smelser &pulB .Baltes , lntrnational Encyciopedia of the sociai & Behavioral sciences , vol . 17, Amstardam : Elsevier, 2001.
11-Abend garbrial,the meaning of theory northwestern university usa 2005.

12-Ben Agger, "Critical Theory post structuralism sociological relevance", Journal annual review of sociology, volume (17), USA, 1991.

13-Charles Jencks, "What is post-modernism?", Published by Academy Editions Ltd, USA, 1989.

14-Critical legal theory wex legal dicotionary encyclopedia .available at ;http www .laww .cornell . edu wex ciritycal legal theory 2014.

15-D. kellener , postmodernism theory : critical integration ,the macmillan , London ,1991.

16-Docherty, Thomas, "After Theory: post-modernism/ post-marxism, Routledge-published and keganpaul", London, 1979.
17-Ernest Gellner, "Post modernismreason and religionsimultaneously", published in the USA by Routledge, New Yourk, 1992.

18-J.Michael Ryan Postmodern Social Theory In George Ritzer, Th Blackwell Encyclopedia ,Blakwell Publication Oxford 2007.

19-Jack .M. Balkin . Critical Legal Theaory Today , Yale Univercity –Yala law School on Philosophy in amercan , Cambe university idg press 2008 .

20-Krishan Kumar, "From post-industrailto post-Modern Society", Oxford: Black well, Sage publications, Ltd, 1995.

21-Lyotard, J. F., "La Condition postmodernism", rapport sur le Savoir, Minuit press, Paris, 1979.

22-Nous, A., "La mdernite", Grancher press, Paris, 1981.

23-Sarupmadan, Anitroductory Guide to Post-sructuralism andpostmodernism,Atlanta,University of Georgla press,1993.